

اختفاء القرية الزراعية السورية من الجولان المحتل

المرصد

-المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان المحتل-

أيلول 2024

اعداد: د. نزيه بريك

مهندس معماري ومهندس التخطيط الحضري



- صورة جوية لقرية سقوفية قبل أن يدمرها الاحتلال -

مقدمة:

لعبت الزراعة دوراً ريادياً في نشأة الحضارات الإنسانية عبر العصور الغابرة قبل الميلاد، حيث نقلت الإنسان من حياة التنقل والترحال، بحثاً عن الطعام، إلى استقرار دائم في مناطق مختلفة من العالم، وهكذا فقد أرسيت الزراعة مداميك الحضارات الإنسانية، وشكّلت الحجر الأساس في تقدم البشرية وتطورها، وما زالت تحظى بأهمية خاصة في حياة الإنسان، كونها مصدراً رئيسياً لإمداده بالغذاء، وتوفير المقومات الأساسية لحياته.

تعتمد جميع الدول بشكل أساسي على الزراعة في غذائها؛ سواءً كانت دولة نامية أو مُتقدّمة، فالقطاع الزراعي المُستقر، يضمن الأمن الغذائي للدول. إن تحقيق الأمن الغذائي، الذي هو جزء مهم من الأمن الإنساني، يشكل المطلب الأساسي لأيّ دولة، وذلك لمُساهمته في منع سوء التغذية، والحدّ من المجاعات، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية الريفية المستدامة، خاصة في الدول النامية، حيث القطاع الزراعي يُمثّل عماد اقتصاد هذه الدول، ومصدر الدخل الوحيد لأغلبية سكان الأرياف، إضافة لذلك تُعدّ الزراعة عاملاً مهماً لتطوّر أيّ بلد؛ فإلى جانب توفير المواد الغذائية، تُعتبر الزراعة مصدراً أساسياً للمواد الخام التي تدخل في عدّة صناعات.

1.0 - القرية الزراعية.

يعود تاريخ نشوء القرية الزراعية، كأحد أشكال التجمعات السكنية الثابتة والمُنْتِجة، إلى الألف الثامن ق.م (العصر الحجري الحديث)، حين بدأ الانسان بالتخلي تدريجياً عن اعتماده الكلي على الاقتصاد الاستهلاكي (الصيد واللقط)، وانتقاله إلى ممارسة الاقتصاد الإنتاجي (الزراعة وتُدجين الحيوانات)، لكن اعتماده على الاقتصاد الإنتاجي، تطلب منه التخلي عن حياة التنقل من مكان لآخر، واستبدالها بنمط حياة يقوم على الاستقرار والبقاء في مكان واحد. وبناءً على ما تُقدمه الاكتشافات الأثرية من دلائل، فإن الزراعة الأولى نشأت في بلاد الشام، ثم انتقلت بعدها إلى دول العالم، وكان القمح والشعير أول ما زرعه الانسان.

شكّل هذا الانتقال من الاقتصاد الاستهلاكي (الصيد)، إلى الاقتصاد الإنتاجي (الزراعة)، أهم انعطاف في تاريخ المجتمع البشري، ومنذ ذلك الانتقال تحظى القرية الزراعية بمكانة كبيرة في حياة الإنسان، كونها توفر المقومات الأساسية لحياته.

مع اكتشاف الانسان أهمية استقراره وارتباطه بالأرض، التي توفر له الأمن الغذائي، شرع بتشديد مساكن (أكواخ) له بالقرب من ينابيع الماء ومناطق نمو النباتات البرية، وبدأ بتطويع الظروف الطبيعية المحيطة به، لتضمن له البقاء الطويل، وهكذا شكّلت هذه المرحلة بداية نشوء وتطور القرى الزراعية الأولى في العصر الحجري الحديث، وتُقدم الاكتشافات الأثرية الدلائل، على أن منطقة بلاد الشام شهدت في هذه المرحلة بداية التكوين المعماري، ومنذ ذلك الزمن بدأت تظهر القرى الزراعية، كتجمعات سكانية، ومصادر للإنتاج.

لقد أقيمت التجمعات السكانية بالقرب من الموارد المائية لاستخدامها في الشرب وري المزروعات والمواشي، ودفعت حياة الاستقرار، وممارسة الزراعة الانسان إلى بناء المزيد من القرى، وتشديد السدود وقنوات المياه، لري الأراضي الزراعية. كما أسفرت الزراعة عن تطور مجموعة من المهن والصناعات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية ومجالاتها المختلفة، وساهمت في زيادة التواصل والتفاعل مع جميع الصناعات الأخرى ذات الصلة في داخل البلد، حيث يُعتقد بأنّ الدولة تكون أمة مُتحدّة اجتماعياً، وسياسياً، ومُكتفية اقتصادياً إذا كانت مُستقرة زراعياً.

2.0 - نشوء القرية الزراعية العربية في الجولان.

نشأت القرى الزراعية العربية في الجولان في فترة ما قبل الإسلام، ويُستدل من المصادر أن القرية الزراعية العربية في الجولان تشكلت في حقبة حكم الغساسنة (مملكة الغساسنة)، التي استمرت من عام 220 حتى عام 638 ميلادي. ويعتقد أن امتداد سلطة الغساسنة إلى منطقة الجولان وحووران، حدث في القرن الرابع ميلادي، حيث بدايةً كانت بصرى عاصمة لهم، ولاحقاً اتخذوا من الجابية مركز سلطتهم ومعسكرهم الرئيسي، والتي تقع شرقي وادي الرقاد، داخل حدود الجولان سابقاً، وعند الحدود الشرقية لمنطقة الجولان الحالية.¹

ركز الغساسنة على الزراعة والحياة الزراعية بشكل عام، واستغلوا الموارد الطبيعية المحيطة بهم بأفضل طريقة، حيث قاموا بنقل المياه إلى القرى المختلفة، ثم استخدموا السدود لجمع المياه، وبهذا تمتع الغساسنة بحياة زراعية مزدهرة.

تشير المصادر والمكتشفات الأثرية إلى أن مملكة الغساسنة كانت عامرة بالقرى الزراعية والمدن. حيث جاء "أن السفوح الشرقية والجنوبية لحووران الغسانية كانت عامرة بما يقرب من 300 مدينة وقرية".² ومن قرى الجولان، التي سكنها الغساسنة، وبقيت عامرة حتى احتلاله عام 1967: موسمية، باب الهوى، زعورة، الرمثانية، خسفين، الباقوصة، الدبوسية، البطمية، الفرج، صرمان، جوية، وقرى أخرى. بعض هذه القرى كانت قائمة قبل فترة حكم الغساسنة، لكن خلال حكمهم تم البناء فيها وتطويرها على نطاق واسع.³

اعتمدت القرى الغسانية على المحاصيل الزراعية حسب موقعها الجغرافي، وكان المحصول الرئيسي في الجولان هو الزيتون، إلى جانب الكرمة والبقوليات والحبوب، إضافة لذلك كانت تربية الماشية منتشرة على نطاق واسع، ولعبت دوراً هاماً في حياة سكان قرى الجولان.

2.1 - القرية الزراعية في الجولان قبل الاحتلال.

بقيت الزراعة وتربية المواشي، منذ حكم الغساسنة حتى احتلال الجولان عام 1967، تشكل العمود الفقري لاقتصاد المجتمع الجولاني، واعتمد سكان القرى ثقافة الزراعة المختلطة، التي ارتكزت على الزراعة الموسمية، (الحبوب، البقوليات، والخضروات)، الزراعات البعلية، والزراعات المطرية، بالإضافة إلى الزراعة الشجرية، ومنها التفاح، المشمش، الأجاص، الموز، الخ...، وهكذا تمكن سكان الجولان من تغطية احتياجاتهم الغذائية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي، بل وقاموا بتصدير الفائض إلى المحافظات القريبة. الخصائص المناخية للجولان، وثورته المائية الغنية، جعلته يحتل المرتبة الثانية (قبل الاحتلال) في خارطة الإنتاج الزراعي والحيواني في سوريا.

قبل احتلال الجولان عام 1967 كانت القرية الزراعية تتفرد في تشكيل البناء المورفولوجي الاجتماعي للجولان، بحيث تصدّرت المشهد السكاني والنسيج العمراني، فمن بين 346 تجمعاً سكنياً في الجزء المحتل من الجولان، كان هناك فقط مدينة واحدة (صغيرة)، وهي مدينة القنيطرة.

شكل القطاع الزراعي وقطاع تربية المواشي الروافد الرئيسية لمعيشة السكان، حيث كان 64%⁴ من القوى العاملة في محافظة القنيطرة يعمل في هذين القطاعين، ويجدر الإشارة إلى أن شريحة كبرى من سكان مدينة القنيطرة كانت كذلك تعتمد في معيشتها على الزراعة.

¹ - محمد مبروك نافع: عصر ما قبل الإسلام، 2018، مؤسسة هنداوي.

² - المصدر السابق، صفحة 129

³ - סקר הגולן- אתר הסקר הארכיאולוגי של ישראל. (مسح الجولان- موقع سلطة الآثار الإسرائيلية)
<https://survey.antiquities.org.il/#/Golan>

⁴ - Uri Davis: THE GOLAN HEIGHTS under ISRAELI OCCUPATION 1967-1981, 4 صفحة

استعمالات الأراضي الزراعية في الجولان – محافظة القنيطرة
(عام 1966)

المساحة (1) (دونم)	المُنتج الزراعي	كمية الإنتاج (2) (طن)	عدد الأشجار (3)
190,000	حبوب	116,000	
110,000	بقوليات	8,000	
10,000	خضروات	13,000	
10,000	محاصيل صناعية	1,000	
10,000	زيتون	1,000	88 ألف شجرة
20,000	عنب	12,000	2.158 مليون شجيرة
10,000	تفاح	6,100	233 ألف شجرة
10,000	تين	2,000	54 ألف شجرة
249	تبغ	17	

اعداد: د. نزيه بريك

(1) المعطيات مأخوذة من كتاب:

Uri Davis: (1983) The GOLAN HEIGHTS under Israeli Occupation 1967-1981

أنظر صفحة 15 وما بعدها. يُشير أورلي ديفيز بأن الإحصائيات الواردة في كتابه، أخذها من ملفات دائرة الإحصاء السورية، التي عثر عليها جيش الاحتلال في مدينة القنيطرة.

(2) المعطيات مأخوذة من كتاب:

- علي بدوان: هضبة الجولان، طريق السلام – طريق الحرب، منشورات اتحاد العرب، 2004. انظر صفحة 103، 104.

(3) المعطيات مأخوذة من كتاب: Uri Davis، أنظر صفحة 15.

ملاحظة: هناك اختلاف وفارق بين المعطيات التي وردت في كتاب أورلي ديفيز، وتلك التي وردت في كتاب علي بدوان، فمثلاً عند أورلي ديفيز ورد أن إنتاج الحبوب بلغ 16 ألف طن، بينما عند علي بدوان جاء أن الكمية بلغت 116 ألف طن. كذلك الأمر بالنسبة للخضروات، فحسب ديفيز بلغ الإنتاج 5 ألف طن، وحسب علي بدوان بلغ 13 ألف طن. الكاتب هنا اعتمد المعطيات الواردة في كتاب علي بدوان، كونها أكثر تناسباً مع حجم المساحة الزراعية.

وأما قطاع المواشي، فقد كان له حضورٌ بارزٌ في اقتصاد سكان الجولان، حيث تشير المعطيات الى امتلاك الجولان ثروة حيوانية كبيرة.

الثروة الحيوانية في الجولان قبل الاحتلال	
العدد	الصنف
2 مليون رأس	ماعز وأغنام
37 ألف رأس	أبقار
480 رأس	إبل
7 آلاف	ثيران \ جواميس
1 ألف رأس	أحصنة
1 ألف رأس	بغال
7 آلاف رأس	حمير
200 ألف رأس	دواجن
8 آلاف	خلايا نحل
كمية الانتاج	
13,400 طن (ما يقارب 13 مليون لتر)	حليب
419 طن	أجبان
325 طن	سمنة
77 طن	زبدة
67 طن (مُنظف)	صوف أغنام
22 طن	شعر ماعز
16 طن	عسل
18 مليون بيضة	بيض الدواجن
إعداد: د. نزيه بريك المصادر: - علي بدوان: هضبة الجولان، طريق السلام طريق الحرب.... - Uri Davis: 1983, THE GOLAN HEIGHTS under ISRAELI OCCUPATION	
ملاحظة: يجدر الإشارة إلى التباين في المعطيات التي وردت في المصدرين، ففي كتاب بدوان، ورد أن عدد الجواميس بلغ 200 رأس، وكمية الإنتاج من البيض بلغت 18 مليون بيضة، وعدد الأبقار بلغ 37 ألف رأس، بينما في كتاب ديفز ورد أن عدد الجواميس بلغ 7000 رأس، وكمية البيض بلغت 10.4 مليون بيضة، وعدد الأبقار كما جاء في صفحة 5 بلغ 3.7 ألف رأس، بينما في صفحة 16 تحدث عن 22 ألف رأس بقر.	

2.2 - اختفاء القرية الزراعية العربية من الجولان المحتل.

تُشكّل القرى الزراعية تجمعات سكنية صغيرة ثابتة، يُمارس سكّانها الزراعة، وتربية الحيوانات. قبل عام 1967، بلغ عدد سكان الجزء المحتل من الجولان، ما يقارب 150 ألف نسمة، وكانوا مؤزعين على 346 تجمعاً سكنياً، (يشمل مدينة القنيطرة، العاصمة الإدارية للجولان (ما يقارب 30,000 نسمة).⁵ توزعت هذه التجمعات السكانية على امتداد الجغرافية الجولانية، من سفوح جبل الشيخ في الشمال، حتى نهر اليرموك في الجنوب، ولعبت مصادر المياه الدور الرئيسي في تموضع القرى جغرافياً.

2.2.1 - التهجير وتدمير القرى.

شكّل احتلال الجولان ضربة قاصمة للقرية الزراعية في الجولان، حيث عمل جيش الاحتلال على تدمير المشهد السكاني، فخلال فترة أسابيع، أثناء أيام الحرب وبعدها، قام بتفريغ القرى من سكانها، وطرد ما يقارب 142 ألف نسمة، ما يعادل 95% من سكان الجزء المحتل، ومن ثم دمّر هذه القرى بالكامل. استمر تدمير القرى عدة أشهر، وحول هذا التدمير قال إيغال فولك (אגאל פולק)، ضابط هندسة من الكتيبة 602: "كانت مهمتنا هي تطهير الهضبة. لقد ذهبنا ودمرنا عشرات القرى. حيث تمكنت الجرافات من الدخول، دخلوا ودمروا، وحيثما لم يتمكنوا من الوصول، فجرتنا المنازل". وتابع في شهادته قائلاً: "في بعض الأحيان كان لغما كبيرا كافيًا. تضع في منتصف البيت على طاولة لغماً مضاداً للدبابات وزنه 20 كغم... وترفع المنزل". وتابع يقول: "ذهبنا من بلدة إلى أخرى وهدمنا جميع المنازل. وكان هذا هو الجزء الرئيسي من عملنا لمدة ستة أشهر... وكنا ندخل أحياناً إلى القنيطرة المهجورة ونأخذ كل أنواع الأشياء من المحلات التجارية التي تم اقتحامها وسرقتها. وبعد بضعة أشهر انتهى الأمر وتم إطلاق سراحنا". وحول الهدف من هذا التدمير قال: "أنت لا تريد أن يعودوا".⁶

وأما اللواء افيشاي كاتز (אבישי כץ) من الكتيبة الهندسية 602، فقال:

"كجزء من الأمر الذي تلقته الكتيبة - تدمير جميع القرى السورية...، بعد اليوم الثالث [11 حزيران 1967].... تلقيت عدة أوامر. كان أحدها وأهمها تدمير مرتفعات الجولان...، تم استدعائي إلى القيادة في حتمار 3 [فرقة الدعم اللوجستي]، حيث طلب مني تدمير مرتفعات الجولان بأكملها - فوزاً". وتابع قائلاً: "كانت الفرق العسكرية تخرج كل يوم لالتقاط الألغام وتدمير القرى، كان هناك تدمير كامل. ولم تترك منزلاً واحداً قائماً...، "تلقيت الأمر بتدمير الجولان، دون ترك أي حجر دون أن نقلبه. وهذا أمر صدر أيضاً كتابياً". وعن ممارسات الجيش التي ذكرها قال: "دمروا منزلاً على ساكنيه. كان ينبغي إخراجهم، لكنهم دمروا هذا المنزل عليهم. لأعرف كم من الناس كانوا هناك. لقد كانت جريمة حرب".⁷

وعن الهدف من تدمير القرى قال:

"كي لا يعود السوريون إلى هناك"، وتابع القول: "هدم القرى له جوانب قبيحة، ولكن إذا نظرنا إلى الوراثة، فإن مرتفعات الجولان أصبحت بدون سكان سوريين. أعتقد أن الاعتبار كان صحيحاً، رغم أن في هذه العملية حدثت أشياء لم يكن ينبغي القيام بها" [في إشارة إلى هدم البيوت فوق ساكنيها].⁸

⁵ - نزيه بريك: التجمعات السكنية التي هدمتها إسرائيل.....، 1967، المرصد- المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان. <https://golan-marsad.org/ar/46502-2>

⁶ - עדויות מ"פים הנדסה - מניחים מוקשים, פורצים דרכים, הורסים כפרים. <https://shorturl.at/EHo4E> (شهادات قادة كتائب الهندسة - زرع ألغام، شق طرق، تدمير القرى).

⁷ المصدر السابق

⁸ - ראיון עם אבישי כץ מג"ד הנדסה 602. (مقابلة مع أفشاي كاتس، قائد فرقة الهندسة 602). <https://shorturl.at/w0h7v>

وأما إيلعاد بيلد (אילעאד טלד)، قائد الفرقة 36 التي احتلت جنوب هضبة الجولان، فقال في شهادته لمركز اسحق رابين لدراسة إسرائيل، رداً على السؤال: "في هذا الأسبوع، وأنت في هضبة الجولان، ألم يكن لديك مشكلة مع السكان؟ ألا تتذكر الترحيل؟"، وكان جوابه:

"أتذكر القرار بإزالة القرى بالجرفات، حتى لا يكون هناك مكان للعودة إليه.⁹"

انتهت عملية التدمير خلال بضعة أشهر، والنتيجة كانت اختفاء 340 قرية زراعية من المشهد المورفولوجي الجولاني. بعض هذه القرى يعود تاريخها إلى عهد الغساسنة، أي قبل ما يقارب 1600 سنة، وإعدامها على يد جيش الاحتلال، شكّل تدميراً لذاكرة حقبة تاريخية عريقة.

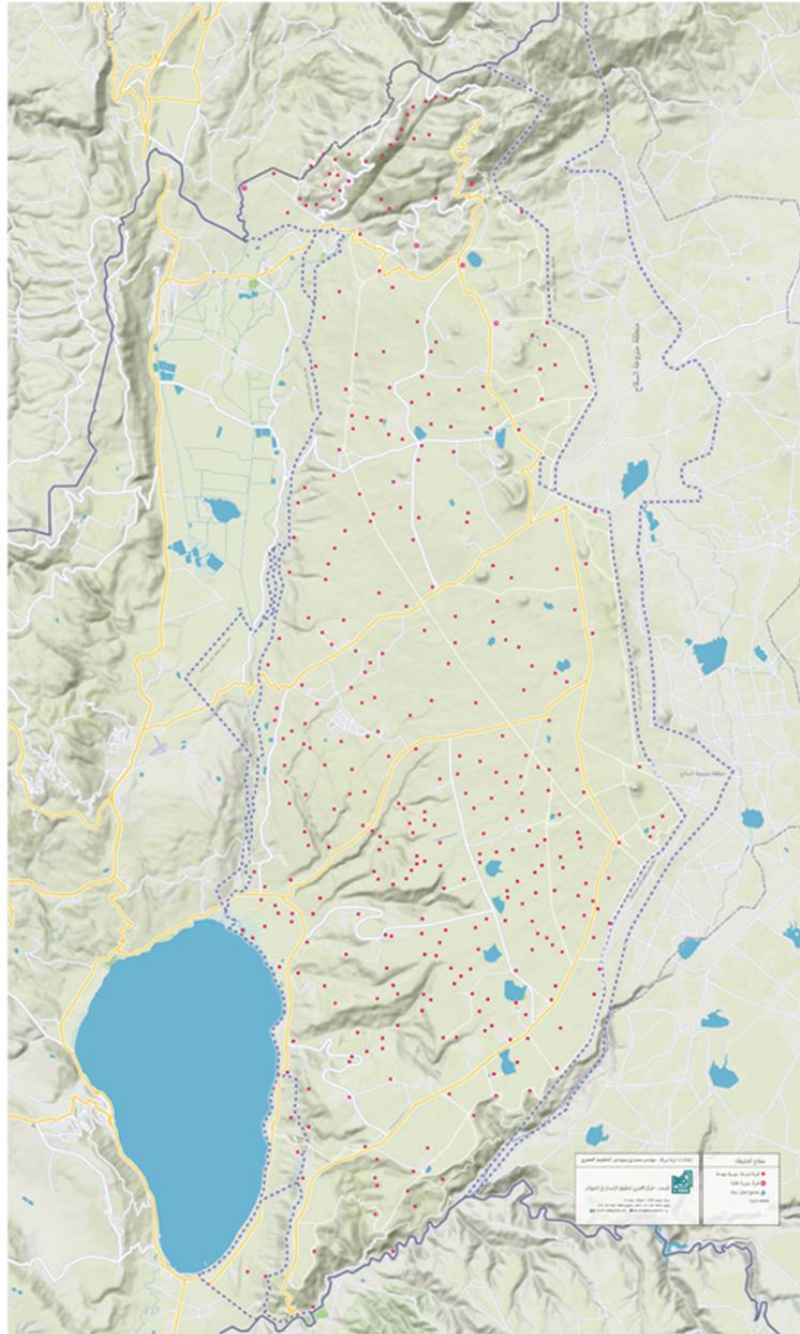
مع الانتهاء من عملية تطهير المكان، بطرد السكان وتدمير القرى، تحقق لدولة الاحتلال السيطرة المطلقة على الأرض، وعلى ثرواتها الطبيعية، خاصة موارد المياه، ولإحكام السيطرة المستدامة، شرعت سلطات الاحتلال بإعادة تعبئة المكان بالمُكوّن البشري اليهودي، حيث بدأت بعد أشهر من بداية الاحتلال بإقامة المستوطنات، وكل ما يحتاجونه من البنية التحتية، ومصادر العيش.

⁹ - עקירה ברמה: כיצד נעלמו תושבי הרמה הסורית ב-1967. (اقتلاع في الهضبة: كيف اختفى سكان الهضبة السورية في عام 1967).

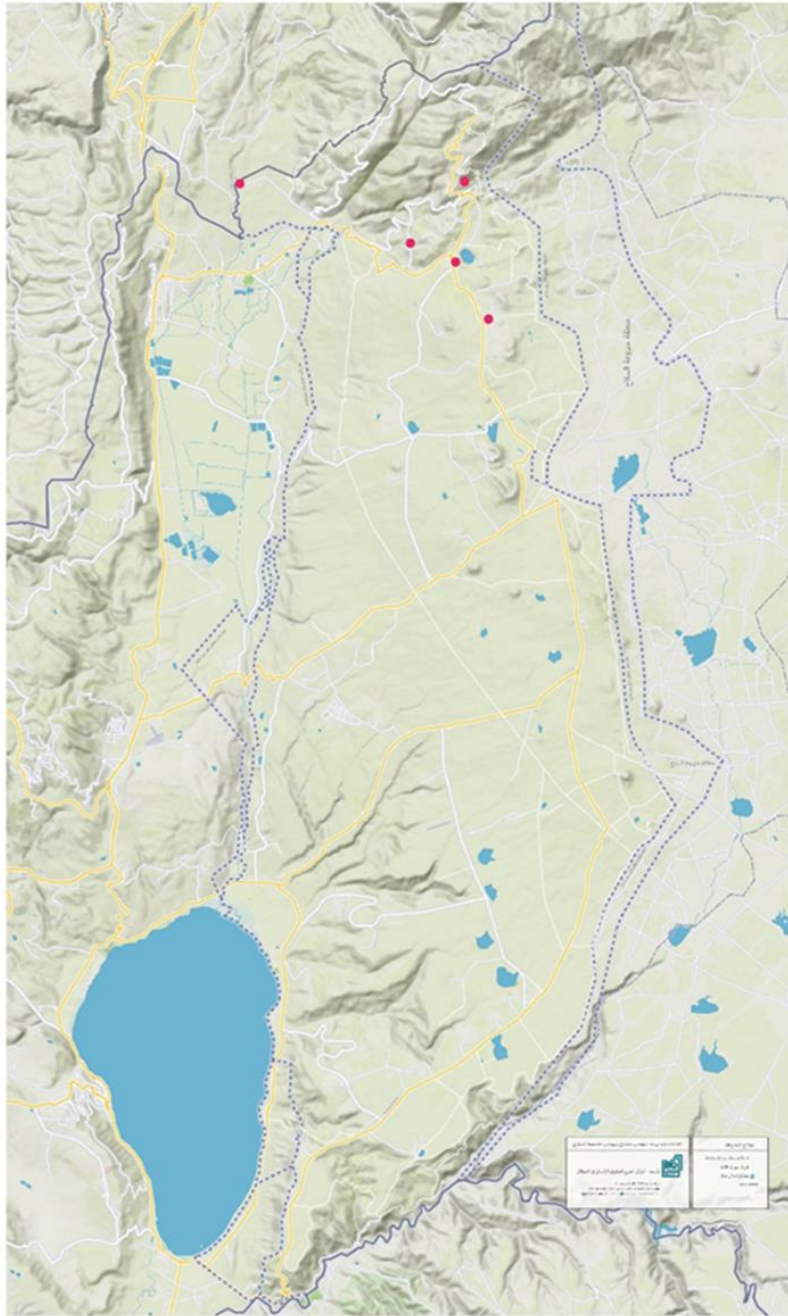
باللغة العبرية: <https://www.akevot.org.il/article/displacement-in-the-heights/?full>

باللغة الإنجليزية: <https://www.akevot.org.il/en/article/displacement-in-the-golan>

Syrian villages in the Golan before the occupation ● القرى السورية في الجولان قبل الاحتلال



Syrian villages in the Golan after the occupation ● القرى السورية في الجولان بعد الاحتلال



2.2.2 - القرى المتبقية في الجولان المحتل.

نشأ عن التهجير القسري لـ 95% من سكان الجولان، وتدمير قراهم، فراغ سُكاني وعمراني، خاصة في القطاع الأوسط والقطاع الجنوبي من الجولان، وهكذا توقفت الحياة الزراعية، واختفى قطاع الماشية، بعد أن قام المستوطنون الأوائل بنهب الثروة الحيوانية، التي كان يمتلكها سكان القرى المهجرة.¹⁰

لم يتبق في الجزء المحتل من الجولان سوى خمس قرى (1.5% من مجموع القرى)، ما يعني أنه تم تدمير 98.5% من القرى الزراعية، التي كانت قائمة قبل الاحتلال. وأبقت سلطة الاحتلال على خمس قرى، وذلك لأسباب سياسية - إثنية.¹¹

تقع هذه القرى - مجدل شمس، بقعانا، مسعدة، عين قنية، والغجر- في أقصى شمال الجولان، وقد بلغ عدد سكانها عشية الاحتلال ما يقارب 6,400 نسمة¹²، وكباقي القرى التي تم تدميرها، فقد شكّلت الزراعة وتربية المواشي الشريان الرئيسي لاقتصاد السكان، حيث عمل أكثر من 80% من القوى العاملة لهذه القرى في هذه القطاعات.¹³

3.0 - القطاع الزراعي.

يقوم القطاع الزراعي على ثلاثة ركائز: الانسان، الأرض، والماء؛ فالإنسان هو المُحرِّك (القوة العاملة)، في حين أن الأرض هي الجسد، والماء هو الوريد، بحيث كل فئة تُؤثر وتتأثر بالآخر من ناحية القدرة الإنتاجية.

مع مرور السنين، وطّد الاحتلال سيطرته على الحيز الجولاني، فأخذ اقتصاد هذه القرى يشهد تغيّرات جذرية، حيث تراجع القطاع الزراعي إلى الهامش، ولم يعد يشكل المحرِّك الأساسي في حياة السكان. وأما قطاع تربية المواشي، فقد تدهور إلى حدّ الاختفاء من المشهد الاقتصادي والمعيشي للسكان. هذه التغيّرات كانت وليدة سياسات تخطيطية اعتمدها سلطة الاحتلال، وأهمها سياسات الأرض والماء.

3.1 - الأرض.

تُعتبر قضية الأراضي من القضايا الشاملة التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على التمتع بعدد من حقوق الإنسان، حيث تشكّل الأراضي عنصرًا محوريًا بالنسبة إلى الحقوق الاقتصادية، فهي مصدر رزق بالنسبة إلى الكثير من أفراد المجتمع، وغالبًا ما ترتبط الأراضي ارتباطًا وثيقًا بهويات الشعوب، وبالتالي بالحقوق الاجتماعية والثقافية.

منذ قيامها تمارس إسرائيل سياسة، تعتبر فيها الأرض موردًا مخصّصًا بشكل شبه حصري، لخدمة المجتمع اليهودي، ووفقاً لهذا الاعتبار تتم إدارة موارد الأرض، وانطلاقاً من هذا المفهوم تعمل السلطات الإسرائيلية باستمرار على تجريد السكان العرب من أراضيهم، ومحاصرتهم في مناطق سكنية ضيقة ومكتظة. وفي العام 2018 جرى تكريس هذا المبدأ في قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي والذي ينصّ على أنّ "الدولة تعتبر

¹⁰ - "هيا كيا لقاقت" (لقد كان من الممتع أن تأخذ). <https://shorturl.at/Ayar4>

¹¹ - ترتبط هذه الأسباب بمخطط أعدته إسرائيل، يرمي الى اقامة دولة درزية على اراضٍ لبنانية وسورية. حول هذا الموضوع تحدّث سامي الخطيب في كتابه "في عين الحدث".

¹² - عكوره برמה: كياذ نعلمو توشبي הרמה הסורית ب-1967. (اقتلاع في الهضبة: كيف اختفى سكان الهضبة السورية عام 1967).

¹³ - نزيه بريك: التخطيط الاثني ..، المرصد- المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان، 2022.

تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وسوف تعمل لأجل تشجيع وتعزيز الاستيطان وترسيخه." (بند 7 من القانون)، وأهم سمات "قانون القومية" إعلانه أن حق تقرير المصير في دولة إسرائيل هو حق يقتصر على الشعب اليهودي.

يشر عن القانون الفوقية لليهود في إسرائيل على جميع الفئات والأقليات الأخرى، ويعلن عن إسرائيل كوطن قومي لليهود فقط. هذا القانون جاء لضمان طابع إسرائيل كدولة دينية يهودية، ويكرس مفهوم الفوقية لليهود والفصل العنصري ويرسخ التمييز العنصري ضد السكان العرب، ويشر عن الإقصاء والعنصرية وعدم المساواة بين جميع السكان .

من يُسيطر على الأرض، يتحكم بالموارد الطبيعية، وبالتالي هو من يقرر ويدير عملية الإنتاج. ومنذ السنوات الأولى دأبت حكومات الاحتلال، وما زالت تعمل على تقليص مساحة الأرض التي يمتلكها سكان هذه القرى، وذلك من خلال المصادرة، منع استعمالات الأراضي تحت مبررات عسكرية، بالإضافة إلى تحويل مساحات كبيرة إلى محميات طبيعية.

قبل الاحتلال كان تحت تصرف سكان القرى الخمس ما يقارب 100 ألف دونم من الأراضي الزراعية والمرعي، واليوم لا تتجاوز هذه المساحة أكثر من 47 ألف دونم، منها ما يقارب 21 ألف دونم للزراعة، والباقي مناطق سكنية، ومساحات صغيرة تُعرّف كمناطق صناعية.¹⁴

في ظل سياسات التخطيط، التي تنتهجها سلطات الاحتلال، وعدم تغطية حاجة القرى السورية إلى مساحات عمرانية جديدة، فقد تبلورت منذ سنوات ظاهرة الزحف العمراني نحو الأراضي الزراعية، وهكذا فإن القطاع الزراعي خسر مع الوقت المزيد والمزيد من الأرض الزراعية لصالح القطاع العمراني.¹⁵ وفي السنوات الأخيرة لجأت سلطة الاحتلال إلى وسيلة أخرى للسيطرة على الأرض، وتهميش القطاع الزراعي، وذلك من خلال إقامة مشاريع اقتصادية تابعة للدولة على أراضي القرى الزراعية، وعلى سبيل المثال، في كانون ثاني (يناير) عام 2020، أقرت الحكومة إقامة مشروع لإنتاج الطاقة البديلة من الرياح (مشروع المراوح) على أراضي زراعية يمتلكها المزارعون الجولانيون. بالإضافة إلى المساحات التي ستقام عليها المراوح، فإن مساحات زراعية واسعة سيتم اخراجها من الدورة الاقتصادية لصالح البنية التحتية (الطرق) لمشروع المراوح. تبلغ مساحة الأراضي التي يطالها مشروع المراوح 3,510 دونم¹⁶.

في ظاهره يبدو هذا المشروع اقتصادياً، لكن في باطنه يهدف إلى سيطرة الدولة على الأراضي التي ستقام عليها المراوح، وبالتالي سيؤدي هذا المشروع، ليس فقط إلى تحجيم القطاع الزراعي على المدى القصير، بل وإلى تدميره، على المدى البعيد.

3.2 - الماء.

لطالما كان الجولان، لما يمتلكه من ثروة مائية، محط أطماع المشروع الصهيوني الاستعماري في المنطقة العربية، فقبل تأسيس الدولة العبرية على أرض فلسطين، حاولت الحركة الصهيونية إدخال الجولان ضمن حدودها، لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، و فقط بعد حرب عام 1967، تمكنت سلطة الاحتلال من احكام قبضتها على الموارد المائية السطحية، والجوفية، ووظفتها في خدمة مشروعها الاستيطاني في الجولان.¹⁷

استمرت سلطات الاحتلال سنوات طويلة برفض تزويد الجولانيين باحتياجاتهم المائية لقطاع الزراعة وقطاع المواشي، و فقط بعد أن وجدت مياه باطنية في أراضيهم، وحفرت أباراً ارتوازية، وافقت على تزويدهم بالمياه

14 - نزيه بريك: التخطيط الاثني، المرصد- المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان.

15 - للمزيد حول قضايا السكن والمساحات العمرانية في قرى الجولان، أنظر: نزيه بريك: التخطيط الاثني،

16 - موقع معلومات التخطيط (عبري). <https://mavat.iplan.gov.il/SV4/1/99000907611/310>

17 نزيه بريك: الجولان والمياه: دراسة حول العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه، 2008.

الزراعية، لكنها لم تتخلَّ عن سياستها التمييزية، حيث يحصل المزارع اليهودي في المستوطنات على ما يقارب 800 كوب ماء لكل دونم زراعي، بينما يحصل المزارع الجولاني فقط على 250 كوب لكل دونم، وهذا يساوي ثلث الكمية التي يحصل عليها المزارع اليهودي. ليس هذا فحسب، بل هناك تمييزاً في سعر الماء، فالمزارع الجولاني يدفع ثلاثة أضعاف ما يدفعه المزارع اليهودي مقابل كل كوب ماء للزراعة.¹⁸

تُشكل المياه عنصراً أساسياً في إنتاج الغذاء، ووفق القانون الإنساني الدولي، فإن الحق في المياه هو من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وكون إسرائيل قوة محتلة، فعليها ضمان توفير المياه النظيفة والكافية لسكان الأراضي المحتلة ومن دون تمييز (معاهدات جنيف الثالثة والرابعة). كما وعليها، كقوة مُحتلة، حماية موارد الأراضي التي تحتلها، وعدم استخدام هذه الموارد لمصلحة شعب القوة المحتلة.¹⁹

ومن أبرز نتائج السياسة المائية على المزارع الجولاني:

- انخفاض جودة وكمية الإنتاج لدى المزارع الجولاني، بالمقارنة مع المزارع اليهودي في المستوطنات.
- عدم قدرة المزارع الجولاني، المادية والتسويقية، على منافسة المزارع اليهودي، مما يدفعه لبيع منتجاته بسعر رخيص.
- الدعم الحكومي للقطاع الزراعي اليهودي في المستوطنات، منها تجهيز البنية التحتية، سعر مياه منخفض، استشارات مهنية، والخ...، بالمقابل يفتقد المزارع الجولاني لمثل هذا الدعم.
- عزوف الشريحة الكبرى من الجولانيين عن العمل في القطاع الزراعي، والتوجه إلى العمل في السوق الإسرائيلية.

هذه الوقائع، إضافة إلى تحديات أخرى، كالزيادة السكانية، وما يرافقها من تحويل مساحات زراعية لمناطق سكنية، قد وضعت القطاع الزراعي على هامش الحياة الاقتصادية في مجتمع قرى الجولان.

4.0 - قطاع المواشي:

طلت سياسة الأرض والماء قطاع المواشي. وفي تقرير أعدته رفائيل فايس، عام 1974 لوزارة الزراعة جاء: **“كتוצאה מתפיסת מעיינות או סגירת שטחים בפני עדרי הדרוזים, נוצר מצב של מחסור במי שתיה לעדרים - كنتيجة للاستيلاء على الينابيع أو إغلاق مناطق أمام قطعان مواشي الدروز، هناك نقص في مياه الشرب لقطعان المواشي”**.²⁰

بلغ حجم قطاع المواشي عام 1973 في القرى الخمسة ما يقارب 21 ألف رأس من الماعز والأبقار، في المقابل بلغ عدد سكان القرى في ذلك العام ما يقارب الـ 10 آلاف نسمة، أي أنه مقابل كل شخص كان هناك رأسين من

¹⁸ - نزيه بريك: التخطيط الاثني

¹⁹ - رغم أن إسرائيل عضو في الأمم المتحدة، ورغم انضمامها للعهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية منذ عام 1991، إلا أنها تضرب عرض الحائط كافة تعليمات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ولا تحترم الوثائق والمعاهدات وقرارات المؤسسات الدولية التي تكفل الحق في الماء لسكان الأراضي المحتلة.

²⁰ - **الحقلاوت الدرؤزيت برמת הגולן. (الزراعة الدرؤزية في هضبة الجولان).**

<https://archive.nyu.edu/bitstream/2451/64555/1/0008wi7.pdf>

المواشي، وهذا بلا شك يدل على الدور الذي كان يحظى به قطاع المواشي في اقتصاد السكان. أما اليوم فحجم قطاع المواشي لا يتجاوز بضع مئات من الأبقار والماعز.²¹

في عام 1950 سنّ البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) "قانون حماية النباتات - أضرار الماعز"، والذي لُقّب بـ "قانون العنزة السوداء" (الماعز الذي يُربّى في المستوطنات اليهودية أبيض اللون، بينما الماعز العربي كان أسود اللون). جاء هذا القانون تحت ادعاء السُلطة، أن الماعز الأسود يُسبّب أضراراً بيئية، ففرضت قيوداً قانونية، صُعبت على السكان الفلسطينيين الاستمرار بحيازة الماعز الأسود. وفي عام 1976 تمّ تشكيل ما يُعرف باسم "الدورية الخضراء"، والتي دأبت على تطبيق قانون "الماعز الأسود" بشكل وحشي، حيث رافقته خروقات حقوقية كثيرة.²²

ما بدأته سلطة الاحتلال في فلسطين، استمرت في تطبيقه في الجولان، ومارست كل أشكال التضيق على رعاة الماعز في قرى الجولان. ووصل الأمر إلى مصادرة قطعان من المواشي.

يقول أحد رعاة المواشي من قرية مجدل شمس: "في تاريخ 16.08.1986 وصلت الشرطة مع أفراد من "سلطة حماية الطبيعة" (الدورية الخضراء)، ومعهم مركبات شحن. صادروا قطع الماعز الذي أملكه، والبالغ تعدادها 180 رأس ماعز، ونقلوه في مركبات شحن، ثم اعتقلوا خمسة أشخاص من رعاة الماعز، وحُكِم عليهم بالسجن لمدة شهر".²³

جاءت هذه الممارسات ليس فقط لتسهيل سيطرة سلطة الاحتلال على أراضي المراعي، وضرب قطاع المواشي، الذي كان يُشكّل المصدر الثاني في معيشة سكان قرى الجولان، بل ولتفكيك علاقة العربي بأرضه.

5.0 - استهداف القطاع الزراعي وقطاع المواشي في قرى الجولان.

في حين يشهد القطاع الزراعي وقطاع تربية المواشي في المستوطنات اليهودية ازدهاراً وتطوراً مستمراً، ويحظيان بدعم سخّي من الحكومة، فإن الحال في قرى الجولان على العكس تماماً، حيث يعيش القطاع الزراعي تدهوراً مستمراً، وأما قطاع تربية المواشي فقد وصل إلى درجة الاختفاء من الدورة الاقتصادية. يرتبط هذا التدهور بالدرجة الأولى بسياسة الأرض والماء التي تمارسها سلطة الاحتلال اتجاه سكان قرى الجولان. وأما الهدف من وراء هذه السياسات، فيكمن في تحقيق السيطرة الناعمة على الانسان العربي، لتصب هذه السيطرة في تقديم الولاء لسلطة الاحتلال.²⁴ وذاك من خلال:

5.1 - التبعية الاقتصادية.

تسعى الدولة الاستعمارية دائماً إلى التحكم المطلق بحياة السكان الأصليين، وذاك من خلال خطط وسياسات، تهدف إلى تجريدهم من موارد الاستقلال الاقتصادي، والذي بدوره يمنحهم قدراً كبيراً من الحرية في تشكيل حياتهم الاجتماعية واتخاذ قراراتهم السياسية (الاستقلال السياسي). من جانب آخر تعمل الدولة الاستعمارية على خلق وضع من التبعية الاقتصادية، وذلك من خلال ربط معيشة السكان الأصليين بسوق العمل لدولة الاستعمار، مما يمنحها مساحات أكثر من التحكم بالمشهد السياسي والثقافي والاجتماعي للمجتمع المُحتل. وعلى سبيل المثال، فقد ظهرت هذه العلاقة الجدلية بين الاستقلال الاقتصادي

21 - المصدر السابق.

22 - ربيع إغباريه: لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكوب؟ موقع عرب 48. <https://shorturl.at/kEtow>

23 - مقابلة مع صاحب قطع ماشية (سابقاً) من قرية مجدل شمس.

24 - وفق المادة 45 من الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، يُحظر إرغام سكان الأراضي المحتلة على تقديم الولاء للقوة المعادية.

والاستقلال السياسي في المجتمع الجولاني بشكل واضح عام 1982، فبعد أن أقرت حكومة الاحتلال عام 1981 قانون ضم الجولان، أعلن على أثره سكان هذه القرى اضراباً شاملاً، كتعبير عن رفضهم لضمّ الجولان إلى دولة الاحتلال. ورغم الحصار الذي فرضه جيش الاحتلال عليهم، وتواجده داخل القرى، فقد استمر الاضراب لمدة ستة أشهر.

أحد أهم روافد صمود السكان كل تلك الفترة، رغم انقطاعهم عن العالم الخارجي، كان القطاع الزراعي، الذي بدوره وفر لهم القسط الكبير من الأمن الغذائي، ففي تلك الفترة كان القطاع الزراعي وقطاع الماشية يُشكلان المصدر الرئيسي لمعيشة السكان، وقد اعتمدت كل العائلات، وبدون استثناء، عملية تخزين المنتوجات الزراعية المتنوعة بكميات كافية لفترة طويلة، منها الحبوب ومشتقاته، والمُرْبِي والثمار المجففة، بالإضافة إلى الأجبان التي كان يوفرها قطاع المواشي.

لا شك أن توافر هذه المنتوجات الغذائية داخل البيوت، قد أفشل عملية حصار القرى، وأسقط عامل الضغط على السكان من معادلة الخضوع لإرادة سلطة الاحتلال.²⁵

اليوم، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على الاحتلال، تغيير الوضع بالكامل، فسياسات سلطة الاحتلال، وما نتج عنها من تدهور القطاع الزراعي واختفاء قطاع المواشي، بالإضافة إلى أسباب أخرى، قد عزّز من تبعيتهم الاقتصادية لدولة الاحتلال، حيث أصبحت معيشة غالبية القوى العاملة من سكان القرى الخمسة مرتبطة بسوق العمل اليهودية.

5.2 - تهويد الأمن الغذائي.

يُعدّ تطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية في المجتمعات الريفية أمراً بالغ الأهمية، فكلهم يساهم في زيادة إنتاج الغذاء، والحدّ من مخاطر الجوع والفقر، وبالتالي يحظيان بدور ريادي في توفير الأمن الغذائي، إضافة إلى تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

كثيراً ما تستخدم الدول الأمن الغذائي كسلاح وأداة ابتزاز ضد بعضها، وذلك للحصول على تنازلات في مجالات السياسة الخارجية والداخلية أو لأهداف أخرى. من هنا يُشكّل الأمن الغذائي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الإنساني، والاستقلال الغذائي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي، حيث يحمي المجتمع من الابتزاز والسقوط في التبعية، فيحرره من الضغوطات الخارجية.

تهدف إسرائيل من تهيمش القطاع الزراعي، والقضاء على القرية الزراعية العربية، ليس فقط إلى منع أي دور للمزارع العربي في مجال الأمن الغذائي لمجتمعه، بل تعمل على جعل الأمن الغذائي للسكان العرب تحت رحمة القطاع الزراعي اليهودي، بمعنى تهويد الأمن الغذائي، بحيث تكون الدولة (اليهودية) وحدها من يتحكم بالأمن الغذائي للسكان العرب في الجولان وفلسطين.

5.3 - اضعاف الارتباط بالأرض وتفكيك الهوية الجماعية.

يتميّز سكان القرية الزراعية عن سكان المدينة بارتباطهم القوي بالأرض، حيث تُشكّل القرية مكان العمل، مصدر الرزق، ومكان السكن والبيت الخاص، وهي الحيز الذي تدور فيه الحياة اليومية للفرد والمجموعة.

في القرية أنت لا تمتلك الأرض والبيت فقط، بل تمتلك والتراث والعادات والتقاليد، وهذا ما جعل القرية تتميز عن المدينة بالترابط الاجتماعي الكبير، الذي يسود بين أفرادها، ومن هنا نرى أن ارتباط سكان القرية بالمكان أقوى بكثير من ارتباط أهل المدينة، فسكان المدينة لا يمتلكون الأرض، معظمهم يعيش في مساكن مُستأجرة، وأما علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية فتدور في دوائر صغيرة.

²⁵ - في وقت لاحق أجبرت سلطة الاحتلال السكان السوريين في الجولان المحتل على حمل وثائق الهوية الإسرائيلية بغرض دمجهم، وقطع الروابط مع باقي الوطن السوري، وحرمت من لا يحمل هذه الوثائق من الحصول على التعليم والخدمات الصحية وما إلى ذلك من الخدمات الأساسية.

تهدف سلطة الاحتلال من القضاء على القطاع الزراعي وقطاع المواشي كذلك إلى إضعاف ارتباط الإنسان العربي بالمكان، فالقضاء على الاستقلال الاقتصادي للمجموعة، وربط معيشتها باقتصاد دولة الاحتلال، يفتح الأبواب أمام أفراد المجموعة على مسار التخلي عن المكان، والانتقال إلى المدينة، أو إلى خارج البلاد، بحثاً عن مصدر المعيشة، مما يُمكن السلطة من دفع وتسريع عملية الاندماج القسري في الاقتصاد اليهودي، وتحقيق الأسرة الاقتصادية. على الجانب الآخر، فإن قطع صلة العربي بأرضه، وتحوّله إلى العمل المأجور في القطاعات الاقتصادية اليهودية، يؤدي مع الوقت إلى تهتك الترابط الاجتماعي وتفكيك الهوية الجماعية (العادات والتقاليد).

إضافة لما جاء سابقاً، حول سياسات الاحتلال، فهناك وقائع وحقائق أخرى تلعب دوراً فعالاً في تهميش القطاع الزراعي، بحيث لا يمكن التغاضي عنها، وأهمها:

- الزيادة السكانية:

رغم تراجع نسبة الولادة في العائلات الجولانية، نتيجة التحول القسري من العمل في الاقتصاد الزراعي، إلى العمل في اقتصاديات الدولة (الخدمات، والبناء، والصناعة... الخ)، فقد ازداد عدد سكان القرى منذ بداية الاحتلال حتى اليوم من حوالي 6 آلاف إلى ما يقارب 28 ألف نسمة، أي زيادة بأكثر من أربعة أضعاف ونصف.

ومن بين أسباب هذه الزيادة السكانية هو غياب الهجرة من القرية إلى المدينة، ففي العادة تكون الزيادة السكانية في القرية بطيئة، رغم نسبة الولادات العالية، وذلك لأن القرية تعيش حركة هجرة مستمرة (خاصة جيل الشباب) باتجاه المدينة، لكن في الحالة الجولانية، فقد أدى احتلال الجولان، وسلخه عن الدولة السورية، إلى انعدام حركة الهجرة في أوساط القرى الجولانية. من جهة أخرى بقيت المدينة اليهودية خارج حسابات الهجرة (إلا في حالات فردية نادرة، أو هجرة لفترة قصيرة)، وذلك لأن المدينة اليهودية تُهمّش العربي، ترفض هويته، وتُغلق أبواب الانخراط في فضائها، مما يمنحه الإحساس بالغرابة.

- نظام التوريث:

لا شك أن نظام التوريث في المجتمع العربي يلعب دوراً كبيراً في تراجع دور القطاع الزراعي. ففي أوروبا مثلاً يتم توريث الأرض الزراعية للابن البكر، وباقي أفراد العائلة يتم تعويضهم عن حصتهم بالمال، بينما في المجتمع العربي الجولاني عادة ما يتم تقسيم الأرض على الأبناء. هذه الثقافة (ثقافة التقسيم) ستؤدي جيلاً بعد جيل إلى تجزئة المساحات الزراعية، وتحويلها إلى قسائم صغيرة غير مجدية زراعياً. إضافة لذلك، فإن غياب الدولة الوطنية، يجعل من إمكانية توسيع المساحات الزراعية للمزارعين، ببرامج ودعم من الحكومة الوطنية غير وارد. على الجانب الآخر نرى أن المساحات الزراعية في المستوطنات اليهودية في حالة توسع دائم، حيث تقوم الدولة دائماً باستصلاح مساحات جديدة من الأراضي التي استولت عليها، ووضعها تحت تصرف المستوطنين. من هنا، وفي ظل السياسات الاستيطانية للاحتلال، إضافة إلى الزيادة السكانية المستمرة، وانعدام إمكانية توسيع المساحات الزراعية في قرى الجولان، سيبقى القطاع الزراعي في دائرة الانكماش والتدهور، إلى أن ينتهي في عُرف الذاكرة.

6.0 - تداعيات تدمير القطاع الزراعي في قرى الجولان.

لطالما كان للقرى الزراعية دوراً كبيراً في المجتمع، حيث كانت حجراً أساسياً في بنائه، وكأي شيء آخر شهدت القرية الزراعية مع الوقت تطورات، وحدث بها تغييرات كثيرة، طالت عدة مجالات. في الجولان لا يمكن مقارنة وضع القرية الزراعية مع أماكن أخرى في العالم، وذلك لأن الاحتلال أخرجها من مسار التطور الطبيعي للقرية، وذلك من خلال التهجير والتدمير الكامل، الذي طال 98.5% من قرى الجولان.

6.1 - تحويل القرى إلى تجمعات سكنية متضخمة.

أدى اقتطاع القرى السورية المتبقية في الجولان من الدولة السورية، واندماجها القسري في اقتصاد الاحتلال إلى تداعيات كثيرة، كان أهمها تحويل هذه القرى إلى تجمعات سكنية مكتظة، ومكان لإنتاج قوى عاملة رخيصة مرتبطة بالسوق الرأسمالية اليهودية.²⁶

النظام الإسرائيلي يفرض قيوداً متطرفة على أيّ تطوير وبناء في الأراضي القليلة التي تبقت لقرى الجولان المحتل، حيث يحرم هذه القرى من خرائط هيكلية تُلبّي احتياجات السكان. ورغم التزايد السكانيّ، فقد بقيت مساحات مناطق النفوذ الإدارية للقرى، دون تغيير، ومساحات الأراضي العمرانية، التي في حوزتها صغيرة، ونتيجة ذلك تحوّلت هذه القرى إلى مناطق سكنية مكتظة، يضطرّ سكانها إلى البناء بدون ترخيص.

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز العرقي والإثني، ويحمي الحق بالمسكن اللائق. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صادقت عليه إسرائيل، يفرض عليها أن تضمن سياسات وقوانين تؤمن الحق بالمسكن اللائق لجميع فئات المجتمع. حيث جاء في العهد "يجب ألا يخضع التمتع بهذا الحق... لأي شكل من أشكال التمييز"، وأنه "ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية للسياسة العامة زيادة إمكانية الحصول على الأراضي لصالح قطاعات المجتمع الفقيرة أو التي لا تمتلك أية أراضٍ".

في دول كثيرة يحافظ الريف على مساحته الزراعية وميزاته، لأن هناك هجرة مستمرة منه. أما قرى الجولان التي نتحدّث عنها، فإنها تكبر باستمرار لعدم وجود مدينة تهاجر إليها، لتصبح تدريجياً مدينة من دون مقومات مدنيّة، وهامشاً لمركز سكاني يهودي، يرفضها وينفي هويتها، بدل أن تكون مرتبطة بمركز سكاني عربي (مدينة)، تتفاعل معه اقتصادياً واجتماعياً، ويستقطب حركة الهجرة من القرية. في ظلّ هذا الواقع، فقد تحوّلت قرى الجولان إلى بلدات بدون اقتصاد زراعي، وإلى تجمعات سكنية، يغادرها الناس صباحاً للعمل، ويعودون إليها مساءً.

6.2 - تسليع الأراضي.

مع تهميش وتراجع القطاع الزراعي، بات يتم التعامل مع كثير من الأراضي الزراعية كسلعة تباع وتُشترى، عوضاً عن أن تكون حيزاً للإنتاج. ومثال على ذلك هناك قسائم أراضٍ زراعية أصبحت تُستخدم كعِزبٍ للترفيه، لقرى حيازات زراعية باتت تنتقل من مزارعين إلى أناس يريدون الأراضي للترفيه والتسلية.

6.3 - الهوية المعمارية.

غالباً تتميز القرية الزراعية بنمط معماري واحد، تتناغم فيه الهوية المعمارية مع الهوية الاقتصادية، والهوية الجغرافية للقرية. في قرى الجولان اعتمد السكان بناء البيوت ذات السطوح المستقيمة، لتتناسب مع هويتها الاقتصادية، وذلك لدور هذه السطوح في المساعدة على توفير الأمن الغذائي، حيث كانت تُستعمل لتجفيف المنتجات الزراعية (حبوب، ثمار، خضروات الخ...)، إضافة لذلك منحت السطوح المستقيمة السكان مساحة للتأقلم مع الهوية المناخية للمكان، حيث سادت في القرى ثقافة "النوم فوق السطوح"، وذلك هرباً من حرارة ليالي الصيف داخل البيوت.

أما بخصوص مواد البناء، فقد استعمل السكان مواد محلية طبيعية، ومثال على ذلك، كان سكان القرى جنوب نهر سعار، الفاصل الجيولوجي بين هضبة الجولان ومنطقة جبل الشيخ، يستعملون الحجر الأسود البازلي في البناء، بينما في القرى الواقعة شمال نهر سعار، استعمل السكان الحجر الجيري، كما هو الحال في قرية مجدل شمس، قرية عين قنية، وقرية جباثا الزيت المدمرة، وفي قرى مزارع شبعاء. وفي مناطق أخرى، ساد بناء البيوت الطينية، منها على سبيل المثال منطقة البطيحة. الظروف البيئية أثرت بشكل واضح على شكل وطبيعة المنزل، فاستعمال المواد الطبيعية في البناء، منح القرية الاندماج بشكل جيد مع المشهد الطبيعي، وخلق الانطباع بأن القرية نمت كما لو أنها نبتت من الأرض.

²⁶ - حسب المعطيات الإحصائية لعام 2019، فقد بلغ معدل دخل العامل الشهري في قرى الجولان 6,000 شيكل، مقابل 10,474 شيكل معدل دخل العامل في إسرائيل. انظر: نزيه بريك، "التخطيط الإثني.....". المرصد- المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان المحتل.

مع هدم القرى في الجولان، ومع تهميش ومحاصرة القطاع الزراعي في القرى المُتبقيّة في الجزء المُحتل، اختفت القرية الزراعية، ومعها اختفت العمارة التقليدية، حيث أصبحت كل البيوت تُبنى من الطوب والاسمنت، وفقدت السطوح المستقيمة وظيفتها، وحلّ مكانها في كثير من المباني سطوح القرميد.

تُعتبر التغييرات في أسلوب العمارة وفي مواد البناء جزءاً لا يتجزأ من عمليات التغييرات المادية التي تحدث في القرية، حيث تطور تدريجياً أسلوب بناء محلي، يحتوي على مزيج من تقليد أنماط البناء الأوروبية الحديثة، نتيجة تغلغل الاستيطان اليهودي الحضري والريفي، ومن مكونات محلية، مستمدة من أسلوب البناء العربي التقليدي. استخدام مواد البناء الجديدة، وتقنيات البناء الحديثة، ساهم كثيراً في تغيير نمط البناء، وصورة البيت التقليدي، وبالطبع أيضاً في تغيير صورة القرية بأكملها.

في الماضي، عندما تم بناء منازل القرية من الحجر المحلي، تم دمج القرية في المناظر الطبيعية المحيطة بها، واليوم، حيث العديد من منازل القرية مبنية من الحجر الذي تم جلبه من أماكن بعيدة، أو من الخرسانة، والبلوك، والجص المطلي بألوان مختلفة، أصبح مشهد القرية المعماري، إلى حد كبير، دخيلاً على المشهد الطبيعي المحيط بها.

ترتبط هذه التغييرات في خصائص القرية الجولانية، بالتحول الذي طرأ منذ الاحتلال في كل من مجال العمل، ومصادر العيش، حيث تم نقل النشاط الاقتصادي للسكان إلى خارج أراضيهم، أي خارج المساحة الاقتصادية التقليدية (الزراعة وتربية المواشي)، وربطه باقتصاد الاحتلال.

6.4 - اختفاء الحرف اليدوية.

إلى جانب الزراعة، انتشرت في القرى الحرف اليدوية، لكن طرد الاحتلال للسكان، وتدمير قراهم، بالإضافة إلى غياب المدينة العربية (كمركز تسويق)،²⁷ أدى إلى اختفاء الحرف اليدوية (صناعة الخناجر، حياكة السجاد، أطباق القش، خياطة الألبسة التراثية... الخ) من المشهد الثقافي والاقتصادي لسكان قرى الجولان.

6.5 - هندسة الديموغرافية.

يقوم الاستعمار الاستيطاني على مبدأ الاستيلاء على الأرض والحيز، وعلى محو السكان الأصليين، ولأن المشروع الصهيوني مشروع استعماري استيطاني، فقد تبنت المؤسسة الصهيونية هذا المبدأ تحت شعار "أرض بلا شعب..."، والذي يقوم على مُركبتين: مُركب الأرض، ومُركب الديموغرافيا، ويهدف إلى:

- تحقيق السيطرة على الأرض، وما فيها من موارد طبيعية.
- تغيير الواقع الديمغرافي للأرض التي تسيطر عليها، لصالح الديموغرافيا اليهودية.

استناداً لهذه الأهداف، تبني إسرائيل سياساتها التخطيطية، حيث تبنت سياسة، تُشكّل الجغرافيا والديمغرافيا فيها مُركباً أساسياً. ولأن إسرائيل لم تتمكن من تفريغ الأرض من كل سكانها الأصليين، فإن العامل الديمغرافي تحوّل إلى أحد أهم هواجس وتحديات مؤسساتها. هذا التحدي الديمغرافي، الذي يتمثل في تثبيت هويتها ك"دولة يهودية"، والحفاظ عليها، في مواجهة الديمغرافيا العربية في فلسطين والجولان، يحظى باهتمام كبير لدرجة القلق، فإلى جانب صانعي القرار والسياسة، فقد أدرجت المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية المختلفة التغييرات الديمغرافية ضمن قائمة "المخاطر والتحديات" التي تواجه الدولة اليهودية،²⁸ وقد وصل الأمر

²⁷ - طردت إسرائيل عام 1967 سكان مدينة القنيطرة (30,000 نسمة)، والتي كانت العاصمة الإدارية للجولان، ومركز لتسويق منتوجات القرى من القطاع الزراعي، وقطاع المواشي، والحرف اليدوية، وفي عام 1974 قامت إسرائيل بتدمير المدينة، قبل اعادتها إلى الدولة السورية.

²⁸ - عبد القادر بدوي: ديمغرافية إسرائيل مع بداية العقد الجديد.. التداخيات والأبعاد القومية! يوليو 2021، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. <https://shorturl.at/7JRTE>

أنظر كذلك: الهاجس الديمغرافي المزدوج في إسرائيل، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009. <https://palinfo.com/news/2009/09/05/171460/>

بعض الباحثين إلى اعتماد أسلوب التهويش والتخويف من "الشيطان الديمغرافي" كما أطلق عليه أرنون سوفير، الباحث والخبير الإسرائيلي في مجال تخطيط الحيز والديمغرافيا.²⁹

سياسات الدولة الهادفة إلى تهميش القطاع الزراعي وإخراجه من الدورة الاقتصادية لحياة سكان القرى في الجولان، وربط مصادر معيشتهم باقتصاد الاحتلال، أدى إلى تراجع نسبة التكاثر السكاني، حيث لم تعد هناك حاجة إلى العائلة الكبيرة - كقوة عاملة -، تدير قطاع الزراعة.³⁰

حقيقة لا يمكن حصر هذا التراجع فقط في التدهور الذي طال قطاع المواشي والقطاع الزراعي. حيث التغيير الحاصل في ديمغرافيا القرى الجولانية، يمكن تفسيره من خلال عدة عوامل إضافية منها:

- زيادة نسبة التعليم في الوسط الجولاني (ذكور وإناث)، وما نتج عنها من تغيرات اجتماعية، خاصة خروج المرأة إلى سوق العمل (داخل وخارج القرى) عوضاً عن إنجاب وتربية الأطفال، والعمل في القطاع الزراعي العائلي والمحلي.

- التغيرات في التوزيع المهني للقوى العاملة، أهمها ظهور طبقة وسطى، معظم أفرادها من الأكاديميين، دفعت بتراجع معدلات الولادة، فزيادة المستوى التعليمي (خاصة وسط الإناث)، دفع بتراجع معدلات سن الزواج والانجاب، إضافة إلى الرغبة لدى النساء المتعلمات، ليس فقط بالملائمة بين العمل والعائلة، بل والترقي في العمل. كل هذا خلق معادلة ديمغرافية جديدة في قرى الجولان، مفادها أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، تراجعت نسبة الولادات.

- ثقافة الاستهلاك: القضاء على مصادر العيش التقليدية في قرى الجولان (الزراعة وتربية المواشي)، واستبدالها بمصادر مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي لمؤسسات الاحتلال، أدى إلى تغيير جذري في ثقافة الاستهلاك لدى المجتمع الجولاني، فمن المعروف بأن المجتمع القروي الزراعي يتميز بنمط معيشي يعتمد على استهلاك الحاجات الأساسية الخاصة بالأفراد، ولا يرتبط فقط بالطعام وحده، بل يعتمد أيضاً على توفير المأوى، وغيره من الحاجات الأساسية الأخرى.

التغيرات التي مرّ بها المجتمع الجولاني، وظهور طبقة وسطى فيه، تعتبر الاستهلاك وسيلة من وسائل تحقيق السعادة والرفاهية، ساهمت كثيراً في تغيير ثقافة الاستهلاك التي كانت قائمة، لدرجة أنها انتشرت لتطال كل فئات المجتمع، حيث توسعت داخل المجتمع دائرة انفاق المال من أجل الاستهلاك، وليس من أجل الحاجة، بل وأخذت منحى التنافس ما بين أفراد المجتمع.

في ظلّ هذه الثقافة الاستهلاكية، المتفشية داخل المجتمع، إضافة إلى التذبذبات، والتغيرات في الواقع الاقتصادي، منها تردّي الأحوال الاقتصادية، غلاء المعيشة، والارتفاع الحاد في أسعار العقارات والأراضي في قرى الجولان، الناتج عن السياسات التخطيطية لسلطة الاحتلال، كل هذا دفع بالكثيرين إلى التخلي عن فكرة إنجاب عدد أكبر من الأطفال، ليس فقط من أجل "الحفاظ" على موقعهم الاجتماعي-الاقتصادي، بل لأن تأمين مستقبل جيد لأفراد الأسرة، أمسى تحدياً كبيراً.

في النهاية لا يمكن القول أن التغيرات الديمغرافية في قرى الجولان المحتلة (خمس قرى)، حدثت في إطار قرارات، وخطط، وبرامج، وضعتها سلطة الاحتلال، هدفها المُعلن والمباشر هو تحديد نسبة التكاثر السكاني، إنما جاءت كنتيجة لممارسة سياسات تخطيطية-إثنية، منها توزيع الموارد، تقسيم الحيز العام، التخطيط والبناء، وغيرها، وما لا شك به، فإن إسرائيل ترحب بهذه التغيرات الديمغرافية في الوسط العربي (الجولاني والفلسطيني). ورغم

²⁹ - أرنون سوفير: *השד הדמוגרפי חי*، הארץ، 04.10.2010
أرنون سوفير: *الشيطان الديمغرافي*، جريدة هآرتس، (04.10.2010).
<https://shorturl.at/Jwq2n>

³⁰ - قبل الاحتلال كان معدل نسبة التكاثر السكاني 4.3%، (أوري ديفنز: صفحة 11) وعام 2018 تراجع المعدل إلى 1.4%. (نزيه بريك: التخطيط الاثني...).

هذا ما زالت الدولة بمؤسساتها (التخطيطية والأكاديمية المختصة) وسياسيتها، تعتبر الوجود العربي وزيادة تعداد السكاني، رغم انخفاض نسبة الزيادة، خطراً على بقائها كدولة يهودية، وتتعامل معه من هذه الزاوية.³¹

6.6 - النظام الغذائي.

يختلف النظام الغذائي لدى سكان القرى كثيراً عن ذلك السائد بين سكان المدن، إذ يتميز باعتماده على الكثير من النباتات والأعشاب الطبيعية المتوفرة في محيطه الجغرافي، منها: العكوب، الهندباء (العلت)، الشومر، الزعتر، الخبيزة، لسان الثور (البلغصون\ البلعسون)، وغيرها. إن تهميش القطاع الزراعي وتراجع، وارتباط معيشة السكان في قرى الجولان باقتصاد الاحتلال، أدى إلى إضعاف وتفكيك الارتباط بالأرض، كونها لم تعد تشكل مصدر رزق له. هذا التفكيك نتج عنه تغييب المعرفة (خاصة بين جيل الشباب، الذي ترعرع تحت الاحتلال)، عما توفر الطبيعة له من مصادر غذائية صحية ومجانية، مما أدى إلى تفكك النظام الغذائي الذي كان سائداً منذ القدم. لقد اختفت من حياة فئة الشباب، ثقافة جمع الأعشاب والنباتات الغذائية، والتي كانت تُشكل مركبا أساسيا في القائمة الغذائية لسكان قرى الجولان، وحلت مكانها الأطعمة المُصنَّعة، التي تأتي من السوق الإسرائيلية.

ليس هذا فقط، بل قامت مؤسسات الاحتلال بالاعتداء على الثقافة الغذائية للسكان، ففي عام 1977 وقَّع أريئيل شارون (وزير الزراعة الإسرائيلي حينها) قراراً يقضي بإضافة نبتة الزعتر والميرمية إلى لائحة النباتات المحمية، بحجة أنّ قطفها يُسبب أضراراً للطبيعة، وفي عام 2005 تم إضافة العكوب للقائمة، بحجة التهديد بالانقراض، وفُرضَ على كلِّ من لا يلتزم بهذا المنع، عقوبات وغرامات كبيرة.³²

قطف العكوب والزعتر وغيرها من النباتات، وجمع الفطر، هي ثقافة شعبية قديمة، كانت تمارسها جميع فئات المجتمع، حيث كانوا يخرجون في مجموعات صغيرة لقطع هذه النباتات.

إن معرفة الانسان العربي بالغطاء النباتي للمكان، والتمييز بين ما هو صالح للأكل، وما هو مُضِرٌّ من النباتات، يؤكد على العلاقة القديمة، بينه وبين المكان، والتي بلغت حدَّ الانصهار بالمكان. هذا الانصهار أنتج معرفة كئيبة الاستفادة من الغطاء النباتي، ليس فقط في مجال التغذية، بل وفي مجال العلاج من الأمراض، وهو ما يُعرف بالطب الشعبي، والذي يركز على التداوي بالأعشاب، وينتشر كثيراً في المناطق الريفية.

يأتي هذا المنع "القانوني" ليس فقط في اطار تضيق الحيّز الاقتصاديّ على الانسان العربي، بل وفي اطار عمل المؤسسة الصهيونية الاستعمارية على تفكيك علاقة العربي بأرضه وهويته.

رغم هذا المنع فما زال هناك شريحة في المجتمع، ترفض هذا القانون، وتمسك بهذه الثقافة الشعبية، حيث تُعتبر هذا المنع اعتداءً من سلطة الاحتلال على حقوقها الاقتصادية، وعلى هويتها الغذائية وثقافتها الشعبية.

6.7 - الفولكلور.

يتأثر الانسان بهوية المكان الجغرافية، ويتأثر المكان بهوية الانسان الاقتصادية والاجتماعية والدينية. وقد أنتج هذا التأثير المتبادل، حالة من الانصهار بين الانسان والمكان، تمخّضت عنه ولادة هويات متعددة، منها هويات فولكلورية شعبية.

³¹ - التحولات الديمغرافية لدى السكان العرب في إسرائيل، مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2015، ملف رقم 6.

<https://mada-research.org/storage/uploads/2014/11/suliman1.pdf>

انظر كذلك:

عبد القادر بدوي: ديمغرافية إسرائيل مع بداية العقد الجديد... التدايمات والأبعاد القومية، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2021.

³² - ربيع غبارية: لماذا تخشى إسرائيل العكوب والزعتر، 2017، موقع عرب 48. <https://shorturl.at/KEtow>

وُلدت الهويات الفولكلورية في الريف، مع بداية استقرار الانسان في تجمعات سكنية (زراعية). هذا الاستقرار زرع لدى المجموعة مفهوم المصير المشترك، وأنتج روابطاً اجتماعية قوية بين أفرادها. ومن هنا تُلقى الهويات الفولكلورية الضوء على عادات وتقاليد المجموعة، ونمط معيشتها، وتروي قصص الحب والبطولات الفردية، والعامّة ومآثر الإنسان أمام الطبيعة.

يشهد الأدب الشعبي (القصص، والغناء) على المنزلة الكبيرة، التي يحتلها المكان في حياة المجموعة.³³ ولأن الفولكلور الشعبي وُلد مع القرية الزراعية، بداية استقرار الانسان في مجموعات، فقد نتج عن العلاقة بين المكان (الطبيعية) والزراعة هويّات فولكلورية، كأغاني المواسم الزراعية (الأغنية الزراعية)، التي تُعبّر عن العمل الزراعي، وتختزل البعد النفسي والوجداني بين الأرض والإنسان.

أغاني القطاع الزراعي لا تتناول الحراثة، والزرع، والحصاد، والدراس، والجِرش والقطاف، والخ... بل غالباً ما مزجت بين هذه النشاطات الزراعية، والعاطفة الإنسانية، ففي الكثير من هذه الأغاني نرى تصوير الرجل فيها لأحاسيسه وعاطفته اتجاه المرأة، بتعايير لا تتعارض مع قيم المجتمع الزراعي المحافظ.³⁴

تُعبّر الأغنية الشعبية ليس فقط عن العمل الجماعي، والعاطفة الإنسانية، وعن تجسيد العلاقات الاجتماعية، بل تُعبّر كذلك عن ثقافة الانتماء للأرض، وعن الهوية الوطنية، وتلعب دوراً في وعي الانسان وترسيخ انتمائه للمكان.³⁵

إن تدمير القرى الزراعية، وطرد السكان، والقضاء على القطاع الزراعي في القرى المتبقية، كان له أثرٌ مدمرٌ على الموروث الشعبي الجولاني، والذي يُشكّل جزءاً أساسياً من الهوية الوطنية، فقد اختفى من حياة سكان القرى الجولانية المحتلة، كل ما له من هذا الموروث علاقة بالقطاع الزراعي.³⁶

تستمر اسرائيل في استهداف الموروث الثقافي والتراث الشعبي لدى سكان قرى الجولان، حيث قامت، بعد الاحتلال مباشرة، بإلغاء نظام التعليم السوري، وفرضت المناهج الإسرائيلية³⁷، وذلك بهدف تفكيك الروابط الثقافية والاجتماعية مع الدولة السورية، محو الذاكرة الوطنية، وتدمير مكوناتها المادية وغير المادية، إضافة لذلك تسعى إسرائيل من خلال فرض المناهج الإسرائيلية إلى تمرير الرواية الصهيونية، خاصة بين جيل الشباب، بشأن وجودها في المنطقة.

³³ - حول مكانة النباتات في الأغنية الشعبية، أنظر: أسامة الأشقر: النبات في التراث الشعبي الفلسطيني، أكاديمية دراسات اللاجئين.

³⁴ - محمد خالد رمضان: من التراث الشعبي في الجولان أغاني العمل. أغاني الرجيدة، 2009.
<https://kassioun.org/more-categories/art-and-culture/item/50747-24499>

³⁵ - عمر عتيق: الأغنية الشعبية في المواسم الزراعية، مجلة الثقافة الشعبية، العدد 46، 2019، صفحة 150
<https://folkculturebh.org/upload/issues/issue46.pdf>

³⁶ - للمزيد حول الموروث الشعبي الجولاني، أنظر: محمد خالد رمضان وعبد الله ذياب الحسين: من التراث الشعبي في الجولان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2010.

³⁷ - يجدر الإشارة إلى أنه في إسرائيل هناك مناهج تعليمية للوسط اليهودي، وأخرى للوسط العربي، وفي عام 1975 أقرت وزارة التعليم الإسرائيلية اخراج المدارس الدرزية من مناهج التعليم المعتمدة في الوسط العربي (الفلسطيني)، وانشاء مناهج تعليمية خاصة بالمدارس الدرزية، وفرضت هذه المناهج على مدارس قرى الجولان المحتلة.

7.0- خلاصة:

بموجب قانون الاحتلال، لا تكتسب القوة المحتلة حق السيادة على الأراضي المحتلة، وهي مطالبة باحترام القوانين والمؤسسات القائمة في الأراضي المحتلة إلى أقصى درجة ممكنة، وبعدم تبني سياسات أو تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تغييرات دائمة في وضع الأرض المحتلة وسماتها الجوهرية، لا سيما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية. وقد أكدت عدة قرارات أصدرتها محاكم دولية في الآونة الأخيرة، أن قوات الاحتلال ملزمة بالامتثال لالتزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وتتطلب بشكل أساسي من القوة المحتلة الحفاظ على حياة طبيعية قدر الإمكان في الأرض المحتلة، وإدارة الأرض المحتلة لصالح السكان المحليين (مع مراعاة احتياجاتها الأمنية الخاصة)، ولا يُسمح للقوة المحتلة بممارسة سلطتها من أجل تعزيز مصالحها الخاصة، أو بهدف استخدام السكان أو الموارد أو الأصول الأخرى للأرض التي تحتلها لصالح أراضيها أو سكانها.

تُشكل محاولات إزالة الإنسان عبر التهجير القسري، الاستحواذ على أرضه، محو هويته، وتغيير نمط حياته، ركناً أساسياً في تاريخ الحركات الاستعمارية، وخاصة الاستعمار الاستيطاني. إن طرد العربي من أرضه بالقوة والعنف، وتدمير بيته، هي سياسة تنتهجها إسرائيل منذ قيامها حتى يومنا هذا، هدفها تفرغ الأرض من أصحابها العرب، واستبدالهم بمستوطنين يُدينون باليهودية الصهيونية. تطهير الجغرافية الفلسطينية والجولانية، من القرية الزراعية العربية، من خلال تهجير سكانها، وتدمير الحاضنة السكنية ومسحها عن وجه الأرض، يأتي ضمن المشروع الصهيوني الاستعماري، القائم على قاعدة الاستبدال من خلال:

- طرد السكان العرب واستبدالهم بمستوطنين يهود.

- تدمير القرى العربية، استئصالها من المشهد الجغرافي والعمري، واستبدالها بمستوطنات يهودية ذات طابع أوروبي دخيل.

هذا الاستبدال يندرج ضمن الحسابات الديمغرافية للمؤسسة الصهيونية، والتي منذ قيام دولة إسرائيل تعمل على إعادة هندسة الجغرافية الفلسطينية والجولانية ديموغرافياً وعمانياً، وتطعيمها بالرواية الصهيونية.

إن حرب الإبادة، التي تمارسها إسرائيل في غزة، منذ أكثر من سنة، هي حرب ديموغرافية بامتياز، تهدف إلى تفرغ المكان من سكانه الأصليين (تطهير عرقي)، وبالتالي تحقيق شعار "أرض بلا شعب..."، وهي ليست حرب الإبادة الأولى في تاريخ إسرائيل، ففي عام 1948 ارتكبت الدولة اليهودية، العديد من المجازر بحق الشعب الفلسطيني، وألحقتها بطرد أكثر من 800 ألف نسمة، ثم دمرت ما يقارب 530 قرية. وفي عام 1967 مارست ذات الأفعال في الجولان، ارتكبت مجازراً، طردت ما يقارب 142 ألف نسمة من سكانه، ودمرت حاضنتهم السكنية، والتي بلغت 340 قرية ومدينة القنيطرة.

يشكل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية (الجولان وفلسطين)، مصدراً لانتهاكات بالغة لحقوق الإنسان، وتشمل هذه الانتهاكات: الطرد القسري للسكان، هدم القرى، إقامة المستوطنات، ضم الجولان والقدس، مصادرة الموارد الطبيعية، قوانين التخطيط التمييزية، إنفاذ القانون التمييزي، وفرض نظام من مستويين من الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتباينة على أساس العرق.

لم يشهد العالم دولة تستهتر بالقانون الدولي أكثر من إسرائيل، وذلك بسبب تواطئ الدول الغربية المباشر معها، (مشاركة المؤسسة العسكرية، تقديم السلاح والمال)، إضافة إلى توفير التغطية والحماية الواسعة لها، أمام المؤسسات القضائية الدولية.

المراجع (كتب ودراسات)

عربي:

- أسامة الأشقر: النبات في التراث الشعبي الفلسطيني، أكاديمية دراسة اللاجئين، ملف Pdf.
- آرون ساوثيل، د. نزيه بريك: في مهب الريح: استغلال طاقة الرياح في الجولان المحتل، 2019، المرصد-المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان. ترجمة محمد طريبه.
- أنا عكاش: "اليد الخضراء"... حين يتحول قطاف الزعتر والعكوب إلى فعل مقاومة. موقع رصيف 22.
<https://shorturl.at/zg0l0>
- عبد القادر بدوي: ديمغرافية إسرائيل مع بداية العقد الجديد.. التداعيات والأبعاد القومية! يوليو 2021، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
<https://shorturl.at/7JRTE>
- علي بدوان: هضبة الجولان، طريق السلام ... طريق الحرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004.
<https://elibrary.medi.u.edu.my/books/MAL05970.pdf>
- عمر عتيق: الأغنية الشعبية في المواسم الزراعية، مجلة الثقافة الشعبية، العدد 46، 2019، ص. 150
<https://folkculturebh.org/upload/issues/issue46.pdf>
- محمد خالد رمضان: من التراث الشعبي في الجولان أغاني العمل. أغاني الرجيدة، 2009.
- محمد خالد رمضان وعبد الله ذياب الحسين: من التراث الشعبي في الجولان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2010.
- التحولات الديمغرافية لدى السكان العرب في إسرائيل، مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2015، ملف رقم 6.
<https://mada-research.org/storage/uploads/2014/11/suliman1.pdf>
- المركز الفلسطيني للإعلام، 2009. الهاجس الديمغرافي المزدوج في إسرائيل.
<https://palinfo.com/news/2009/09/05/171460/>
- مركز عدالة: سلطة الطبيعة تخرق التزامها وتعود لمنع قطف العكوب والزعتر، 2020.
<https://shorturl.at/lQzwb>
- نزيه بريك: التجمعات السكنية التي هدمتها إسرائيل بعد احتلال الجولان عام 1967، المرصد-المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان، 2016.
<https://golan-marsad.org/ar/46502-2>
- نزيه بريك: التخطيط الاثني – مقارنة بين المستوطنات الاسرائيلية والقرى السورية في الجولان المحتل، المرصد-المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان، 2022.
<https://shorturl.at/omD8T>
- نزيه بريك: الجولان والمياه: دراسة حول العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه، 2008.

هشام نفاع: بوادر تراجع إسرائيلي في الحرب على الزعتر والعكوب وأصحابهما! مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2019 <https://shorturl.at/MGZkw>

عبري:

- עדויות מ"פים הנדסה - מניחים מוקשים, פורצים דרכים, הורסים כפרים.
(شهادات قادة من كتائب الهندسة – زرع ألغام، شق طرق، تدمير القرى). <https://shorturl.at/EHo4E>
- ראיון עם אבישי כץ מג"ד הנדסה 602. (مقابلة مع آفشاي كاتس، قائد فرقة الهندسة 602).
<https://shorturl.at/w0h7v>
- סקר הגולן- אתר הסקר הארכיאולוגי של ישראל (مسح الجولان- موقع سلطة الآثار الاسرائيلية)
<https://survey.antiquities.org.il/#/Golan>
- החקלאות הדרוזית ברמת הגולן. (الزراعة الدرزية في هضبة الجولان).
<https://archive.nyu.edu/bitstream/2451/64555/1/0008wi7.pdf>
- "היה כף לקחת". (كان ممتع أن تأخذ).
<https://shorturl.at/Ayar4>
- יישובים סוריים נטושים ברמת הגולן (قرى سورية مهجورة في هضبة الجولان).
<https://shorturl.at/zEoAm>
- עקירה ברמה: כיצד נעלמו תושבי הרמה הסורית ב-1967.
(اقتلاع في الهضبة: كيف اختفى سكان الهضبة السورية في عام 1967).
النص متوفر في الموقع كذلك باللغة الإنجليزية تحت عنوان:
Displacement in the Heights: How the Population of the Golan Heights Vanished in 1967.
Akevot – Institute for Israeli- Palestinian Conflict Research: <https://shorturl.at/jOtUZ>

انجليزي:

- AARON SOUTHLEA & Dr. NAZEH BRIK: 2019, Wind Fall – The Exploitation of Wind Energy in the Occupied Syrian Golan.
<https://golan-marsad.org/wind-fall-the-exploitation-of-wind-energy-in-the-occupied-syrian-golan/>
- Uri Davis: 1983, THE GOLAN HEIGHTS under ISRAELI OCCUPATION 1967-1981.
<file:///C:/Users/Win%2010/Desktop/The%20Golan%20Heights%20under%20Israeli%20occupation%201967-1981.pdf>